العوامل المساهمة في تردي الأوضاع المعيشية للأسر العمانية: دراسة مطبقة على الأسر في ولاية الدقم بسلطنة عمان

منير كرادشة، شيخة المديلوية***

ملخّص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأوضاع المعيشية للأسر العمانية بولاية الدقم، وإيجاد العلاقة بين خصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ومستوياتها المعيشية، وتحديد أهم العوامل المساهمة في تدني الأوضاع المعيشية للأسر العمانية بالولاية. واعتمدت الدراسة بصورة أساسية على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تضمنت الاستبانة أسئلة متنوعة ذات علاقة بالظاهرة قيد الدراسة. وتمثّل مجتمع الدراسة في جميع الأسر العمانية القاطنة في ولاية الدقم بمحافظة الوسطى، والبالغ عددها (728) أسرة عمانية، والموزعة على (23) قرية من مختلف أنحاء الولاية. وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل المساهمة في تردي الأوضاع المعيشية للأسر العمانية بالولاية كالمستوى التعليمي للزوج وحالته العملية، والحالة العملية للزوجة، ومنطقة الإقامة للأسرة، ومقدرتها على الادخار. كما أوضحت نتائج الدراسة هامشية وضعف أثر متغيرات مثل: تعدد زواج الزوج، وتعدد زواج المرأة، وعدد الأطفال في الأسرة، ومتغير مستوى تعليم الزوجة في تقرير الحالة الاقتصادية للأسرة.

الكلمات الدالة: الأوضاع المعيشية، الفقر، الأسر المعسرة.

المقدمة

تعد مشكلة **تردي الأحوال المعيشية للسكان** من أهم القضايا التي حظيت باهتمام دولي واسع؛ إذ سعى المجتمع الدولي لمحاربتها والتصدي لها من خلال المعونات الدولية وجملة القوانين والتوصيات التي صيغت ضمن أهدافه الإنمائية، والتي سعت إلى تقليص نسبة السكان "الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم". وعلى الرغم من تلك الجهود المبذولة؛ إلا أن الوضع العالمي ما يزال –حسب ما أظهرته التقارير الدولية– دون المستوى المنشود في كثير من هذه المجتمعات؛ فقد كشف التقرير الصادر عن البنك الدولي حول أحدث أوضاع الفقراء في العالم، بأن حوالي 767 مليون شخص يعيشون دون خط الفقر الدولي (البالغ 1.90 دولار للفرد يوميا لعام 2017م)؛ مما يعني بأن حوالي 10.7% من سكان العالم فقراء، ويتركَّزون في ثلاث مناطق: شرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء؛ الأمر الذي يعني اتساع حجم هذه الظاهرة وينذر بتفاقم مظاهرها (مجموعة البنك الدولي، 2016: 3).

وتجمع الأدبيات في هذا السياق، على أن بروز هذه المشكلة وتفاقمها عادة ما يعود لأسباب بنائية وظيفية ذات صلة بتكوين المجتمع وخصائصه، أو لأسباب تتعلق بشخصية الفرد وسماته الاجتماعية والثقافية والديموغرافية، ومعتقداته وقيمه، وانخفاض مستوى إنتاجيته. كما ترتبط "ظاهرة تردي الأوضاع المعيشية للسكان" ببروز ظواهر اقتصادية واجتماعية متنوعة كالبطالة، وعمالة الأطفال، وتدني المستويات التعليمية للسكان، وبروز مظاهر التفكك الأسري، وظهور أشكال مختلفة من الانحرافات السلوكية، وأشكال متنوعة من الجريمة، وتفشي كثير من الظواهر السلبية في المجتمع (كرادشة وأبو حيدر، 2014، أبو الخير، 2016).

* مركز البحوث الانسانية بجامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان؛ وجامعة اليرموك، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

** مساعدة باحث في مركز البحوث الانسانية بجامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

تاريخ استلام البحث 2017/7/31 وتاريخ قبوله 2018/1/14.

© 2018 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

ويبدو أن **التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة التي شهدها المجتمع العماني** خلال العقود الأخيرة، بفعل عوامل التنمية والتحديث المختلفة، قد ساعدت في إحداث تغيرات سريعة ومهمة في حياة السكان، ولعل أبرز هذه التغيرات ما طرأ على مجتمع ولاية الدقم (التي أصبحت مركزا لأهم المشروعات الاقتصادية الكبرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، والتي أسهمت في زيادة تحوله من طور المجتمعات البسيطة ذات البناءات التقليدية القبلية **التي تتسم** بأنماطها الإنتاجية الرعوية وصيد الأسماك، والمأهولة بأعداد قليلة من السكان المحليين، إلى نمط المجتمعات الانتقالية الحديثة المستقطبة للاستثمارات، والعمالة الوافدة التي تتميز بأنماطها الإنتاجية الحديثة، التي تقوم على تقديم الخدمات، والتجارة، والتصنيع (كرادشة وآخرون، 2017).

ورغم أهمية ظاهرة "تردى الأحوال المعيشية لسكان ولاية الدقم"، وشدة حساسيتها للتحولات السريعة التي تشهدها ولاية الدقم على كافة الأصعدة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية؛ إلا أنها مازالت تعاني من شح وندرة البيانات والدراسات السابقة التي بحثت فيها وحاولت تحليلها ومعاينتها؛ الأمر الذي يؤكد على ضرورة القيام بدراسة معمقة ومركزة، تتناول هذه الظاهرة من أبعاد وجوانب مختلفة، وذلك بهدف تحقيق فهم أدق وأشمل لواقعها وظروفها المختلفة، والوصول إلى تصورات دقيقة تشخيص الأسباب والعوامل التي تقف وراءها؛ والتي تعد أهم المداخل والاستراتيجيات للحد من تفاقم مظاهرها، ومعالجة الأسباب المولدة لها.

مشكلة الدراسة:

يبدو أن ظاهرة تردي الأحوال المعيشية للأسرة وما يلازمها من عسر في أوضاعها، أصبحت تعد من الظواهر ذات الصيغ **الشمولية متعددة الأبعاد ومتجددة الأسباب**، والتي تمتاز بعمق بانعكاساتها وتنوع آثارها، لما لها من أدوار مؤثرة في الحراك التنموي لأي مجتمع، وفي تثبيط سياساته التنموية؛ ولتأثيرها المباشر في مستويات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لأفراده، والتي لا يمكن تحقيقها في ظل اتساع قاعدة الفئات المهمشة في المجتمع. وتتضح هذه الرؤى أكثر ضمن أطر المجتمعات المحلية الصغيرة كمجتمع **ولاية الدقم**، الذي تتسم بناءاته بالسمات التقليدية المحافظة، التي تميل إلى تقييد خيارات أفرادها، وتحول دون تطورهم واستغلال قدراتهم؛ كما تتسم بشدة موروثاتها وتماسك منظومته القيمية. كما تتسم بانخفاض مستويات تعليم أفراده الأمر الذي يضعف قدرتهم على الاستثمار في اكتساب المهارات اللازمة التي تحتاجها عملية التنمية في مناطقهم. وفي ضوء ما تقدم فأن مشكلة الدراسة تكمن في طبيعة الظاهرة نفسها (تردي الأوضاع المعيشية للأسر في ولاية الدقم)، التي تعد من الظواهر المركبة والمعقدة، والتي تتداخل في تشكيلها مع مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ الأمر الذي يتطلب مزيدا من الدراسات التحليلية المعمقة لتفكيكها وفهم كثير من جوانبها خاصة في ظل قلة وندرة الدراسات التي بحثت فيها.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات أهمها:

أولا: من أهمية موضوع الدراسة نفسه، وما ينطوي عليه من انعكاسات وآثار على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأسر في ولاية الدقم.

ثانيا: عدم توافر بيانات شاملة ومعمقة حول واقع الأسر المعسرة في ولاية الدقم وخصائصها، والأسباب الكامنة وراء تردي أوضاعها، ووقوعها في دوائر الحاجة والفقر.

ثالثا: عدم وجود معرفة دقيقة عن ملامح وواقع هذه الظاهرة وأسبابها وعلى أسس علمية دقيقة، لاسيما أن المنطقة (التي هي محور دراستنا تحظى بأهمية بالغة وتشهد قيام حزمة مشاريع تنموية ضخمة على مستوى السلطنة، وخاصة ضمن نطاق المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بالتحديد إلى:

- التعرف على أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسر محدودة الدخل في ولاية الدقم.
- الكشف عن أهم الأسباب التي تقف وراء تدني الأوضاع المعيشية للأسرة العمانية في ولاية الدقم.
- تحديد العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر المعسرة في ولاية الدقم.

- الكشف عن الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة المؤثرة في تردي الأوضاع المعيشية للأسر في ولاية الدقم بعد ضبط صافي آثارها.

أسئلة الدراسة:

تركزت مشكلة الدراسة في الإجابة عن **الأسئلة التالية:**

- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسر محدودة الدخل في ولاية الدقم؟
- ما الأسباب وراء تدني الأوضاع المعيشية للأسر محدودة الدخل في ولاية الدقم؟
- ما العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسر محدودة الدخل وتردي أوضاعها المعيشية مقارنة بالأسر ميسورة الدخل؟
- ما الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة المؤثرة في تردي الأوضاع المعيشية للأسر في ولاية الدقم بعد ضبط صافي آثارها؟

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات السابقة:

نظراً لتنوع الدراسات التي تناولت موضوع "الأوضاع المعيشية للأسر محدودة الدخل أو المعسرة، فقد تم تصنيف هذه الدراسات أو الأدبيات إلى ثلاثة أبعاد لتسهيل عملية تقييمها والاستفادة من نتائجها وتنظيم عملية استعراضها:

- الدراسات ذات العلاقة بالمؤشرات المحددة لفقر الأسر وتدني ظروفها المعيشية.
- الدراسات ذات العلاقة بالأسباب المولدة للفقر وتدني الظروف المعيشية للأسر.
- الدراسات ذات العلاقة بالآثار الناجمة عن الفقر وتدني الظروف المعيشية للأسر.

وسوف يتم عرض هذه الدراسات بناء على هذا التقسيم لأغراض تنظيمية، كالآتي:

أولاً: الدراسات ذات العلاقة بالمؤشرات المحددة لفقر الأسر وتدني ظروفها المعيشية

تجاوز مفهوم الفقر وتدني الأوضاع المعيشية فكرة أثر العامل الواحد باعتباره من المداخل التقليدية التي بقيت قاصرة، والتي أثارت جدلا واسعا لدى الباحثين. باعتبار أن الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد ولا يمكن دراستها من خلال بعد أحادي كانخفاض الدخل فقط، وإنما تتضافر مجموعة من العوامل لتقود إلى تردي الأوضاع المعيشية للأفراد. وفي هذا السياق حدد البنك الدولي (world bank, 1999) مظاهر الفقر وتدني الأوضاع المعيشية للأسرة من خلال مؤشرات مثل: نقص الدخل المادي، ونقص وقلة موارد الأسرة، وتدني التعليم، والمهارات الفردية، ومستوى الأمن والصحة، ومدى توفر المياه، والبنى التحتية، مما يؤكد على ضرورة التوجه لقياس مؤشر الفقر في ضوء مجموعة من المؤشرات المتنوعة.

ويعرف الفقر بأنه دليل التنمية البشرية Human Development Index (HDI)، وكمفهوم مركب يهدف لتقييم مستويات التنمية البشرية في مختلف دول العالم، وذلك استناداً لمجموعة من المؤشرات مثل: مؤشر الصحة وطول العمر، ومؤشر المعرفة ومستوى التعليم، ومؤشر مستوى المعيشة. وقد لازم ذلك ظهور دليل الفقر البشري الأول للدول النامية Human Poverty Index (HPI-1) ودليل الفقر البشري الثاني للدول الصناعية أو المتقدمة Human Poverty Index (HPI-2) واللذان يتضمنان طائفة من المؤشرات التي وضعت لقياس الفقر استنادا إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية بين الدول النامية والصناعية. بالإضافة إلى دليل قياس مستوى الأحوال المعيشية للأسرة باستخدام أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة Unsatisfied Basic Needs (UBN)، مما يوضح التوجه الظاهر لدى الباحثين لدراسة الفقر وتردي الأوضاع المعيشية للأسر باستخدام مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وبذات السياق تؤكد دراسة فخرو (1995) الموسومة ب "الفقر في الوطن العربي" ودراسة معهد بحوث الفقر (2005) حول "نقد أدبيات الفقر الريفي" ودراسة حيدر وصالح (2005) عن أثر الخصوبة البشرية في البطالة والفقر، والباحثين مينوت وباولش (Minot and Baulch, 2005) حول "الفقر الجغرافي: نموذج للنمو الاستهلاكي في الريف الصيني" أن مؤشرات مثل: حجم الأسرة، ومعدلات الإعالة، تلعب أدوارا مهمة في تحديد مستويات ملامح فقر الأسرة في الوطن العربي، حيث أظهرت

دراسة شتيوي (1997) الموسومة ب "مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر" وكرادشه وأبو حيدر (2014) عن "الديناميات المولدة للفقر في المجتمع الأردني" أهمية دور مكان الإقامة في تقرير ظروف الأسرة المعيشية وتحديد احتمالات بروز ملامح الفقر خصوصا في أوساط الأسر الريفية التي تمتاز باستمرار بروز نمط الأسر الممتدة، واعتمادها على أساليب إنتاجية تقليدية وقديمة، كما تتسم هذه الأوساط عادة بانخفاض خصائص أفرادها الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي ينعكس على أوضاع السكان وعلى مواردهم المتاحة، وبانخفاض مستويات تعليم أفرادها، وضعف خبراتهم في الأعمال الحديثة التي يتطلبها سوق العمل، كما أظهرت دراسة كرادشه وأبو حيدر (2014) حول الديناميات المولدة للفقر في المجتمع الأردني حساسية مؤشرات مثل: الفوارق العمرية بين الزوجين، ودرجة القرابة، وعدد الزوجات في عصمة الزوج، وعمر الزوجين عند الزواج في معاينة وقياس الأوضاع المعيشية للأسر محدودة الدخل. وهو ما أكدته دراسة تايو (Taiwo, 2008) حول شبكات العائلة وخصائصها الاقتصادية لدى الأسر منخفضة الدخل في بنغلاديش، والتي كشفت أن الأسر الريفية ذات الدخل المحدود ما زالت تعتمد أنماط إنتاج بدائية وتعيش ضمن أسر ممتدة وتعتمد على نمط الإنتاج الزراعي.

وقد حدد الباحثون الحنيطي وآخرون (2004) في دراستهم الموسومة ب " مجموعة من العوامل لتمييز الأسر الفقيرة عن غيرها في المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن، وهي كالآتي: معدلات البطالة، وملكية المسكن، والقروض التنموية، والإنفاق على الهدايا للغير، والنوع الاجتماعي، ومتوسط مساحة الحيازة الزراعية، والعمر الوسيط، ونسبة الأطفال للنساء، وملكية الأسرة الأجهزة المعمرة، ونوعية الممتلكات المنزلية، ونسبة العاطلين عن عمل ممن سبق لهم العمل، ومدى توفر حظيرة ماشية مع مرافق المنزل، ونسبة المعاقين في الأسر. وبيّن تقرير الأوضاع المعيشية للأسر في جمهورية لبنان لعام (2004) أن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للأسر وأفرادها، وخصائص المساكن وظروف السكن، وخصائص الفقراء، ودخل الأسرة، وأوجه إنفاقها، حيث تعتبر محددات مهمة في تشكيل ملامح الأوضاع المعيشية للأسر الفقيرة في المنطقة.

كما خلصت دراسة الحنيطي والعبدالرزاق (2007) والموسومة ب "تحديد مؤشرات للفقر في ريف جنوب الأردن"، أهمية تلك المؤشرات ذات العلاقة بمساحة المنزل ومستوى حداثته، ومدى رضا الأسر عن مساكنهم، ومتوسط عدد العاملين في الأسرة، ومقتنيات الأسرة وأوجه إنفاقها، بالإضافة إلى نمط الرعاية الصحية التي تحظى بها عناصرها، وقدمتها كمؤشرات مهمة لمعاينة وتشخيص ملامح الأسر الفقيرة. كذلك استندت دراسة أخرى الحنيطي والعبد الرزاق (2011) والموسومة بـ "العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في معدل البطالة ومستوى المعيشة في محافظة الطفيلة في المملكة الاردنية الهاشمية"، إلى مؤشرات مثل: الإنفاق على الحاجات الأساسية، والقروض التنموية، والإنفاق الأسري على مستلزمات التعليم، والرفاهة المنزلية، والإعالة الأسرية، والنفقات على المسكن، والتكافل الاجتماعي، والمستوى التعليمي لرب الأسرة، والنفقات الاجتماعية، والشعور بالفقر المدقع كمحددات لمعاينة أوضاع الأسر ومدى معاناتها من ظاهرة الفقر، وخلصت دراسة جبر (2014) حول "تحليل مؤشرات مختارة لظاهرة الفقر في الجنوب الأردني" إلى وجود علاقة طردية قوية بين معدل البطالة والفقر في الأردن، مما يؤكد أن الفقر ظاهرة مركبة ومعقدة وتتأثر بمجموعة متداخلة من المتغيرات ذات الصيغ الاقتصادية كالبطالة والتضخم، كما توصلت دراسة الحسين وطارق (2017) الموسومة ب" مؤشرات الفقر الريفي بولاية النيل الأبيض" أن أهم السمات الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة تتمثل في ارتفاع معدلات فقرها وبأن اغلبها من الأسر الريفية، وبارتفاع مستويات الهجرة الخارجة بين أفرادها، وانتشار الأمراض المستوطنة بينهم، وفقر المسكن وعدم توافر الخدمات الأساسية، مما يشير الى تنوع المؤشرات المستخدمة لدراسة واقع الفقر في مختلف المجتمعات بشكل عام.

ثانياً: الدراسات ذات العلاقة بالأسباب المؤدية لتدني الظروف المعيشية للأسرة

لا يمكن تحديد أوضاع أسر الدخل المحدود دون تشخيص الأسباب المولدة لذلك وباستخدام منهج علمي دقيق وواضح. ففي دراسة بوم (Baum, 1987) حول المساعدات المالية لطلاب الجامعات ذوي الدخل المحدود في الولايات المتحدة الامريكية، بين فيها أن دعم الوضع الاقتصادي لهؤلاء الطلبة يلعب دورا

قويا في تعزيز الوضع التعليمي لديهم، في حين أن غياب مثل هذه المساعدات شأنه أن يحد من قدرة الطلبة على مواصلة تعليمهم، مما يعزز تردى أوضاعهم الاقتصادية. وأظهرت دراسة القزاز وسعيد (1997) عن الفقر في فلسطين، بأن البطالة وتعدد الزوجات من العوامل الهامة المؤدية إلى الفقر. في حين كشفت دراسة العثمان (2005) عن معتقدات الأردنيين في محافظة الكرك وأسباب الفقر ومحدداته، وأن معتقدات السكان القدرية وخصائصهم الشخصية تمثل أهم مسببات الفقر في الأردن. واظهرت دراسة شراز (2011) عن أسباب الفقر واتجاهات الدولة نحو الفقراء، بأن الاوضاع السياسية والمالية والاجتماعية بالإضافة إلى العوامل الشخصية والمرتبطة بقضايا الدافعية والجدية في العمل، وتحمل المسؤولية، والاهتمام بشؤون الأسرة، والاهتمام بالنظافة ومتابعة التعليم؛ تعد من أهم الأسباب المفسرة لظاهرة الفقر. كما حددت الخاروف (2012) بدراستها حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر في الأردن، بأن أهم مسببات الفقر تتمثل في ارتفاع الأسعار مقارنة بانخفاض الدخل الشهري، وعدم وجود فرص عمل مناسبة للسكان، وانخفاض الرواتب والأجور، وعدم تنظيم النسل وكثرة عدد أفراد الأسرة، وانخفاض المستويات التعليمية، وغياب دور القطاع الخاص، ووجود كبار السن المرضى في المنزل، وتفضيل أصحاب العمل لمن لديهم خبرة في العمل، والإنفاق والاستهلاك التفاخري. وفي هذا السياق توصلت دراسة الباحثين كرادشه وأبو حيدر (2014) عن الديناميات المولدة للفقر في المجتمع الأردني، إلى أن الفقر في الأردن هو فقر دخل مالي، وأن الظروف الاقتصادية المتردية وما يرتبط بها من عوامل اجتماعية وثقافية قد تشكل مناخا خصبا لتوليد مزيد من الدوافع للوقوع في دوائر الفقر. وكشفت دراسة قموح (2016) عن " الفقر في العالم مع التركيز على مصر: دراسة تطبيقية" أن التعليم له تأثير أكبر في القضاء على الفقر مقارنة بالتعليم الابتدائي؛ مما يعني أن ارتفاع التعليم له أثر إيجابي في تحسين الأوضاع المعيشية للأسر والتصدي لها. كما توصلت دراسة كوثر (2016) الموسومة ب " المرأة والفقر الحضري في ولاية الخرطوم بالتطبيق على القطاع الرسمي" إلى أن ارتفاع حجم الأسرة، وعدم كفاية الدخل الشهري، وتدني مستوى تعليم الإناث، تشكل محركات مهمة مؤدية لتردي أوضاع الأسر في ولاية الخرطوم بالسودان، وهو مايؤكد وجود عوامل معززة لاحتمالات وقوع الأسر ضمن دوائر الفقر وتردي أحوالها المعيشية.

ثالثاً: الدراسات ذات العلاقة بالآثار الناجمة عن تدني الظروف المعيشية للأسرة

تنوعت الآثار الناجمة عن تدني الظروف المعيشية للأسر في مختلف مناطق العالم، حيث كشفت دراسة المصري (2000) حول "الإساءة اللفظية ضد الاطفال من قبل الوالدين في محافظة الكرك وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية"، أن الوالدين ذوي الدخل المحدود أكثر استخداما للإساءة اللفظية ضد أطفالهم. وبينت دراسة الباحث ردجيلي (Ridgley, 2004) حول تحديد "احتياجات الأطفال المعاقين في الأسر الريفية ذات الدخل المحدود في الولايات المتحدة الأمريكية"، أن الأسر الفقيرة تتسم بتعدد احتياجاتها المتعلقة بتوفير متطلبات صحة الطفل، والتكاليف المالية، واشتراطات السلامة، والدعم العاطفي، واحتياجات أخرى خارجه عن نطاق الخدمات التي تقدمها مؤسسة خدمات تخطيط الأسر. كما كشف الباحثان مارجريت وهارت (Margaret and Hart, 2006) في دراستهما عن "أوضاع العناية بالطفل لدى الأسر ذات الدخل المحدود في المناطق الريفية"، عدم انتظام ساعات عملهن، وعدم توفير معايير الصحة والسلامة والخبرة المهنية لدى من يقومون برعاية الأطفال بشكل غير رسمي، مما يعرضهم لكثير من المخاطر.

إلى جانب ذلك، أشار تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2008م، إلى أن انخفاض الدخل يشكل أحد أهم أسباب وفيات الأطفال في الدول ذات الدخل المنخفض (منظمة الصحة العالمية: 2011). وبينت دراسة شيكي (Shiki, 2008) حول الأسباب التي تدفع الفقراء للانتقال إلى المدن في الولايات المتحدة الأمريكية، أنه ونتيجة لانخفاض دخول الأفراد فإنهم عادة ما يميلون إلى السكن في أوساط المدن وتغيير أماكن إقامتهم بكثرة، مما ينعكس سلبا على استقرارهم وأمنهم الاجتماعي. وأكدت دراسة سامية (2011) حول "طفل العشوائيات والبيئة المعيشية: دراسة وصفية تحليلية لمواقع الخطر"، أن انتشار الفقر وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبطالة والتخلف وانعدام الخصوصية تشكل أسبابا

مهمة لنمو الطفل وتطوره الجسمي والذهني. وأظهرت دراسة ويمبرلي (Wimberley, 2012) حول البيئة الأسرية وأوضاع المراهقين لدى أسر الدخل المنخفض في المناطق الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبأن السكن في مناطق التجمعات الحضرية ذات الدخل المنخفض له تأثيرات سلبية على أداء الأسرة لوظائفها وفي زيادة التوتر والضغط النفسي عند المراهقين، بالإضافة إلى انعدام شعورهم بالأمن، وتردي أحوالهم الاقتصادية. كما كشفت دراسة العضايلة (2014) الموسومة ب "المشكلات الاجتماعية والنفسية للمراة الفقيرة في الهوامش الحضرية" أن المرأة التي نشأت في بيئة فقيرة تعاني من مشكلات اجتماعية ونفسية تتمثل في شعورها بالدونية، وإحساسها بانخفاض مكانتها الاجتماعية، كما تعاني من النظرة المتعالية من الآخرين. وأظهرت دراسة المطارنة (2000) حول " العلاقة بين الضغوط النفسية والتمرد لدى المراهقين وأثر كل من صفهم وجنسهم والمستوى التعليمي لوالديهم في ذلك"، مدى انخفاض المستوى التعليمي للمرأة يرتبط عادة بزيادة الضغط النفسي على أبنائها المراهقين وتضييق فرص عملهم. وفي نفس الإطار كشف المسح الذي قام به المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عمان حول الدخل والإنفاق في عام 2010/2009؛ أن هناك 2.6% يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، ويعد الحرمان من المياه النظيفة هو الأكثر في جوانب المعاناة (تقرير التنمية البشرية، 2012: 103).

تعقيب على الدراسات السابقة

يبدو من خلال القراءة التقييمية للدراسات السابقة التي بحثت في موضوع "تردي الأوضاع المعيشية للسكان والفقر"، وجود كثافة في الدراسات التي بحثت بمثل هذه الظاهرة ومن جوانب وأبعاد مختلفة سواء المتعلقة بمحدداتها وأسبابها وملابساتها، أو فيما يتعلق بآثارها وانعكاساتها المختلفة، ويمكن القول بأن هناك تنوعاً واضحاً في المؤشرات المستخدمة لدراسة ظاهرة الفقر نتيجة لتعددية الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئة والصحية للمجتمعات المدروسة، وهو ما يرتبط تباعا بتنوع مسببات الظاهرة المدروسة. وأما فيما يختص بالنتائج فيمكن القول بأن هناك إجماع علمي على أن ووقوع الأسر في دوائر الفقر يؤدي إلى تردي أوضاعها المعيشية من مختلف جوانبها، وعدم قدرتها على أداء أدوارها بالوجه المطلوب.

من جانب آخر، يلاحظ ندرة وشح الدراسات المحلية التي تناولت ظاهرة الفقر وتردي الاحوال المعيشية بصورة تحليلية معمقة تهدف إلى تفكيكها ومعاينتها بكثير من الدقة. وقد جاءت هذه الدراسة لمحاولة تغطية نقص حاصل في الدراسات السابقة خاصة المحلية منها حول ظاهرة تردي الأوضاع المعيشية للأسر في ولاية الدقم ومحاولة معاينة وتحليل محدداتها والعوامل المؤدية لها، وأملا في تقديم إضافة معرفية مهمة حول هذا الموضوع للمكتبة العمانية، وخاصة فيما يتعلق بالدراسات التحليلية المعمقة.

الإطـار النظري للدراسة

تعددت المداخل النظرية التي بحثت في ظاهرة الفقر وتردي الأحوال المعيشية للسكان، والتي استندت في تفسيراتها لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. إذ ارتكزت المداخل النظرية السوسيولوجية **بالتيار البنائي الوظيفي** في تفسير ظاهرة الفقر، على مفهوم عدم المساواة، الذي يرى أن الاشخاص الموهوبين والذين لديهم استعدادات فطرية ومهارات مكتسبة يشغلون عادة وظائف راقية في السلم الاجتماعي للمهن، ويحصلون على دخول أكبر، في حين تبقى الوظائف الأدنى والدخول المنخفضة للأشخاص الأقل موهبة ومهارة، معتبرة أن أنماط الحياة الصعبة التي يعيشها الفقراء ما هي في النتيجة الإ بسبب الأوضاع المهنية غير المهمة التي يشغلونها، على الرغم من وجود بعض الأدوار والوظائف غير المهمة داخل النسق الاجتماعي، إلا أن شاغليها يحظون بمكانة اجتماعية ودخل عال.

ويرى أصحاب **التيار البنائي الوظيفي الكلاسيكي** بأن الفقر مرتبط عادة بمنظومة من العوامل الثقافية والاجتماعية التي تحول دون العمل والانتاج والاعتماد على الذات، وبأن خصائص الفقراء تلعب دورا مؤثرا في تردي أوضاعهم المعيشية، حيث يتسمون عادة بالكسل وعدم الرغبة في العمل، وضعف الرغبة في المنافسة، وهو ما يؤدي إلى تردي أوضاعهم واستمرار فقرهم. وفي هذا السياق فقد برز الاتجاه الوظيفي الجديد الذي تصدى لمعالجة الانتقادات التي واجهها أصحاب المدرسة البنائية الوظيفية الكلاسيكية في تفسيره لظاهرة الفقر، حيث بيّن

أن البنى الاجتماعية والاقتصادية قد تسهم في تقييد خيارات الأفراد، وتحول دون تطورهم واستغلال قدراتهم في تجميع الثروات، وبأن الفقر ظاهرة مركبة لها أبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على الفرد، وهي ظاهرة مزمنة تضع الفقير طيلة حياته في دوائر مغلقة لا مفر منها، وكأن ظروفه تعيد إنتاج نفسها، كما تمتاز بأنها ظاهرة طويلة الأمد تمتد لأجيال للتمكن من الخروج منها والتخلص من رواسبها. وعلى هذا الأساس فقد أفترض أصحاب هذا التيار بأن أغلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إلى معالجة الفقر والتخفيف من أسبابه، يجب أن تكون من نمط السياسات البعيدة الأمد والتي تأخذ بالاعتبار عملية تمكين الفقراء ورفع مستوياتهم التعليمية وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية باعتباره من أهم الآليات للخروج من دوائر الفقر.

أما التيار الآخر فيرتبط **بالاتجاه الماركسي**، والذي يرى بأن التمركز الخالص لرأس المال وتكدسه ضمن حدود الطبقة الرأسمالية سيؤدي إلى إفقار الطبقة العاملة، وانقسام المجتمع إلى طبقة صغيرة الحجم وغنية جدا، وطبقة كبيرة الحجم وفقيرة جدا؛ مما يؤدي إلى الإفتقار المطلق للطبقة العاملة ويقود إلى زيادة مصادر التوتر والصراع بين الطبقتين (الطبقة العليا وطبقة البروليتارية الدنيا). بينما يرى **التفسير الثقافي** بأن ظاهرة الفقر تعد نتاجا لثقافة الفقر، وإلى وجود توقعات ومعتقدات لدى الفقراء تنتقل عبر عملية التنشئة الاجتماعية، وتسهم في ترسيخ مشاعر التهميش والاستلاب والدونية لديهم، وتستبيح خصوصيتهم وتضعف قدرتهم على الإنجاز والمنافسة. وهناك رؤى نظرية أخرى تنظر على أن الفقر عبارة عن ظاهرة مزمنة، فالفقراء يعيشون في دوائر مغلقة ويولدون في أسر فقيرة وينشؤون على ثقافة الفقر طوال حياتهم، فتصبح ثقافة ناشئة عن أوضاعهم الثقافية وروح المعاناة والحرمان التي يعيشونها. كذلك ترجع النظريات كنظرية "رأس المال الاجتماعي، ونظرية تحقيق المكانة الاجتماعية، ونظرية التفاوت المكاني، وغيرها من النظريات السوسيولوجية"، ظاهرة الفقر لسمات وخصائص الفقراء أنفسهم باعتبارهم مجموعات وأفراد لا يملكون تطلعات طموحه بل اهدافهم انية وظرفية.

وفي ضوء ما تقدم يلاحظ بأن كثرة التعقيد والتركيب الذي تتسم به ظاهرة الفقر وتداخلها الشديد مع جوانب ذات علاقة بالسكان والتنمية، وبالمستويات التعليمية للأفراد وبفرص عملهم، وبسيادة مواقف ومعتقدات آنية ظرفية لدى الأفراد لا تملك أهدافا طموحة بل أهدافا نابعة من ثقافة الفقر وروحه، وشدة إيمانهم بالمسائل القدرية والتواكل خاصة في المسائل المتعلقة بتنظيم سلوكهم الانجابي، وصغر أعمارهم عند الزواج، وعدم قدرتهم على الاستثمار واكتساب المهارات المطلوبة لسوق العمل. الأمر الذي عزز من الاعتماد على إطار نظري متعدد الرؤى والأطروحات وعدم التقيد بإطار نظري واحد ومحدد وضيق كإطار نظري موجه في هذه الدراسة.

إجراءات الدراسة:

وهي مجموعة من الاجراءات البحثية التي تتعاضد معا بقصد تشخيص الظاهرة قيد الدراسة، ووصفها وصفا دقيقا معتمدة في ذلك على الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمنهج الوصفي التحليلي لمعالجة البيانات وتوصيف الظاهرة وتفكيكها بشكل دقيق وشامل.

منهج الدراسة

استندت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** نظرا لطبيعة موضوع الدراسة والذي يهدف لتوصيف ظروف الأسر المعسرة، والكشف عن أهم خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية والصحية، وتقصي أهم العوامل المؤدية إلى وقوعها في دائرة الفقر والحاجة. وقد تم اللجوء لهذا المنهج "الوصفي التحليلي" بأساليبه الكمية والوصفية لتشخيص الظروف المعيشية للأسر التي يقل مستوى دخلها الشهري عن 400 ريال عماني في ولاية الدقم من جوانب وأبعاد مختلفة بهدف الوصول إلى مؤشرات دقيقة حول واقع الظاهرة المدروسة وملامحها ومحدداتها.

مجتمع الدراسة:

ويتكون من جميع الأسر العمانية القاطنة في ولاية الدقم بمحافظة الوسطى، والبالغ عددها (728) أسرة عمانية، والموزعة على (23) قرية من مختلف أنحاء الولاية. وتعرف بأنها جميع المفردات التي تشترك في مشكلة الدراسة او ذات الصلة بها.

عينة الدراسة:

تعد هذه الدراسة من نمط الدراسات المسحية التي تشمل كافة أفراد مجتمع الدراسة. ولاعتبارات منهجية واجرائية، فقد تم تصنيف الأسر العمانية القاطنة في ولاية الدقم استنادا لمتغير الدخل الشهري الذي في ضوئه قسمت الأسر إلى قسمين هما: الأول وهو الأسر التي يقل دخلها الشهري عن 400 ريال عماني شهريا، ولا يملكون القدرة على الايفاء بمتطلباتهم المعيشية، وبلغ عددها (259) أسرة عمانية، والثاني تمثل في الأسر التي يتجاوز دخلها الشهري 400 ريال عماني شهريا، وقد بلغ عددهم (469) أسرة عمانية.

واعتبر حدّ الفقر أقل من (400) ريال عماني بناء على النظام المتبع لوزارة التنمية الاجتماعية لتصنيف الأسر ذات الدخل المحدود في سلطنة عمان.

مجالات الدراسة وحدودها:

لاعتبارات موضوعية، ولمقتضيات منهجية صرفة ذات علاقة بالظاهرة قيد الدراسة، وما يفرضه التراث البحثي في العلوم السيسيولوجية، فقد تمت الإشارة إلى ثلاثة مجالات رئيسية للدراسة وهي المجال البشري والمجال الزمني والمجال الجغرافي، وفيما يلي عرض لهذه المجالات:

- **المجال البشري:** الأسر العمانية المقيمة في ولاية الدقم والتي بلغ عددها 728 أسرة.
- **المجال الزمني:** من مايو لعام 2016م وإلى نهاية مايو لعام 2017م
- **المجال المكاني:** ولاية الدقم بمحافظة الوسطى في سلطنة عمان.

أدوات جمع البيانات

تم الاستناد إلى المسح الميداني لكافة الأسر التي تقطن في ولاية الدقم، وقد استخدمت الدارسة **الاستبانة كأداة لجمع البيانات**، حيث تم إعدادها بشكل دقيق لتلائم أهداف الدراسة وتساؤلاتها. وقد تضمنت الاستبانة أبعادا خاصة بدراسة الأوضاع الاجتماعية للأسر بالمنطقة، والاقتصادية، والثقافية تم إجمالها في محورين أساسيين الاول لدراسة أوضاع الأسر العمانية بولاية الدقم بناءا على خلفياتهم الديموغرافية والاجتماعية، والمحور الثاني يختص بدراسة تراتبية العوامل المؤثرة في تردي الأوضاع المعيشية للأسرة العمانية في ولاية الدقم.

متغيرات الدراسة وتعريفاتها الاجرائية

لأغراض تتعلق بمنهجية الدراسة فقد صنفت متغيرات الدراسة إلى:

أولا: المتغير التابع: وتتمثل في "تردي الأوضاع المعيشية للأسرة" وهو المتغير الرئيسي أو المحوري في الدراسة: كما اصطلح على وصفها **بالأسر المعسرة أو محدودة الدخل:** وتعرف إجرائيا بأنها الأسر التي يقل دخلها الشهري عن 400 ريال عماني شهريا، ولا تملك القدرة على الإيفاء بمتطلبات عناصرها المعيشية.

- **ثانيا: المتغيرات المستقلة:** وقد تم تحديدها بـ (9) متغيرات أساسية والتي كرست لمعاينة أثرها على تردي الوضع المعيشي للأسر في ولاية الدقم.

1. الخلفية الديموغرافية والاجتماعية:

أ. **مكان الإقامة:** وتشمل جميع قرى ولاية الدقم المأهولة بالسكان وهي: وادي صاي–نفون–ظهر–ثلين–جويرة–رأس مدركة–هيتام–ديثاب

ب. **المستوى التعليمي للزوج:** وهي الحالة التعليمية للزوج وتشمل 7 مستويات كالآتي: لا يقرأ ولا يكتب–يقرأ ويكتب– تعليم أساسي–دبلوم عام– دبلوم عالي–بكالوريوس–دراسات عليا.

ج. **المستوى التعليمي للزوجة:** وهي الحالة التعليمية للزوجة وتشمل 7 مستويات وهي: لا يقرأ ولا يكتب–يقرأ ويكتب– تعليم أساسي–دبلوم عام– دبلوم عالي–بكالوريوس–دراسات عليا.

د. **عدد الأبناء في الأسرة:** ويقصد به عدد الأفراد الذين يتم إعالتهم، وتم توزيعهم على أربع فئات هي: لا يوجد أبناء، 1–3 أبناء، 4–6 أبناء، 7 فأكثر.

هـ. **تعدد زواج الزوج:** ويقصد به الحالة الزواجية لرب الأسرة، وقسم إلى مستويين: مرة– أكثر من مرة.

و. **تعدد زواج للمرأة:** ويقصد به الحالة الزواجية للمرأة، وقسم

إلى مستويين: مرة– أكثر من مرة.

ز. **الحالة العملية للزوج:** ويقصد به الوضع العملي لرب الأسرة، وقد جاء على مستويين: يعمل – لايعمل.

ح. **الحالة العملية للزوجة:** ويقصد به الوضع العملي للزوجة، وجاءت على مستويين: تعمل – لا تعمل.

ط. **مقدار الادخار:** وهو مقدار ما تم تجمعيه من دخل الاسرة بشكل دوري، وقسم إلى أربعة مستويات كالآتي: لا يوجد أي مدخرات، أقل من 99 ريال عماني، 100 – 199ريال عماني، 200– 299ريال عماني، 300 فأكثر، وقد تم تصنيف الأسر كالآتي:

اسم المتغير	مستوى الدخل	الصيغة الجديدة
• الأسر المعسرة أو المحدودة الدخل	الأسر التي يقل دخلها الشهري عن 400 ريال عماني شهريا، ولا يملكون القدرة على الايفاء بمتطلباتهم المعيشية الأساسية.	0
• أسر ميسورة الدخل	الأسر التي يكون دخلها الشهري 400 ريال عماني شهريا فأكثر.	1

صدق الأداة

يقصد "بصدق الأداة" التأكد من موضوعية ووضوح أسئلة الاستبانة ومفرداتها، ودقة ما تتضمنه من فقرات، ومدى صلتها بموضوع الدراسة وقدرتها على الإجابة على أهداف الدراسة، ومدى مناسبتها للتحليل الإحصائي. وقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المتخصصين والأكاديميين في هذا المجال بلغ عددهم (12) محكماً، وفي ضوء اقتراحاتهم وملاحظاتهم وتوجيهاتهم تم إجراء التعديلات المطلوبة من إضافة وحذف، لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية.

ثبات الأداة

تم إجراء اختبار لقياس مدى ثبات فقرات استبانة الدراسة؛ واختبار أسئلة الدراسة؛ بهدف التأكد من دقة أسئلة الاستبانة وثباتها ومدى ملاءمتها لطبيعة الظاهرة قيد الدراسة. حيث دلت نتائج معامل الثبات (Reliability) وجود تجانس واضح في النتائج، بمعامل ثبات (كرومباخ ألفا) بين الفقرات بلغ (0.89) وبشكل طردي وموجب، مما يعني بأن هناك ثباتا في أداة القياس وثباتا في النتائج، الأمر الذي يعزز مصداقية بيانات الدراسة وموضوعيتها.

المعالجة الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على استخدام مجموعة من النماذج الإحصائية بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة، والكشف عن تفاصيلها وتحليل حيثياتها. وقد تراوحت تلك الأساليب بين:

- النماذج الإحصائية الوصفية مثل: التوزيعات النسبية والتكرارية والمتوسطات والانحرافات المعيارية.
- نموذج تحليل الجداول المتقاطعة (Crosstabulation)، ويُعدّ هذا النموذج من أنسب النماذج الإحصائية لطبيعة ظاهرة الدراسة، وخاصة عندما تكون البيانات مصنفة ضمن مقياس اسمي ومرتبة على شكل تكرارات ونسب.
- نماذج تحليل متعدد المتغيرات: حيث يركز هذا النوع من التحليل على كشف وتبيان أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية مجتمعة على تردي الأحوال المعيشية للأسر، وقد تم الاستعانة بنموذج تحليل متعدد المتغيرات ممثلا في نموذج تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression Analysis)، وهو يعد من نمط النماذج التحليلية المتقدمة والذي يستخدم عادة لمعالجة تأثير جملة المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. ويشترط في هذه الحالة أن يكون المتغير التابع من نمط المتغيرات النوعية الثنائية الصورية، والتي تأخذ خيارات متقطعة

(Discrete Choices) أي يأخذ قيمتين هما (صفر في حال كانت الأسرة محدودة الدخل، وواحد في حال كانت الأسرة ميسورة الدخل). حيث يتم ادخال أكبر قدر من المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار اللوجستي ومحاولة تقدير معامل تأثيرها في المتغير التابع (Y) بعد ضبط صافي أثرها. مع مراعاة إعادة ترتيب المتغيرات المستقلة (X) لتأخذ شكل متغيرات كمية متصلة وذلك لحساب معامل تأثيرها واتجاه على المتغير التابع (Y)، وكما هو موضح في المعادلة التالية:

$$P(Y) = \frac{1}{1 + eBo + B1 * 1 + Bn}$$

حيث يتم إدراج تقدير تأثير المتغيرات والنسبة الأرجحية *(LRT)* والقيمة المعايرة لمعامل الانحدار وعلى النحو الاتي:

P(Y): القيمة المتوقعة للمتغير التابع Y على المتغيرات المستقلةX1

E: أساس اللوغرتم الطبيعي

Bo: القيمة الثابتة في النموذج

Bi.Bn: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

وقد تم فحص الدلالة الإحصائية (Significance) لكل متغير مستقل مع المتغير التابع عند مستوى دلالة (.05%)، حيث استخدم لهذه الغاية برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية والمعروف بـ (SPSS) لإجراء عمليات التحليل الإحصائي لمعالجة بيانات الدراسة.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

يقوم هذا الجزء من الدراسة بعرض وتحليل أهم النتائج الوصفية للأوضاع المعيشية للأسر المعسرة وخصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية المختلفة، من زوايا مختلفة؛ محاولةً لتوصيف ومعاينة هذه الخصائص وفهمها بشكل دقيق، وقد استخدم نموذج تحليل الجداول المتقاطعة Cross tabulation، للتعمق أكثر في أثر المشاريع المقامة في منطقة الدقم الاقتصادية على حالة الأسر الاقتصادية ومعاينة ورصد الفروقات في هذه الخصائص تبعًا لمكان سكن المواطنين سواء داخل حدود المنطقة الاقتصادية المنظمة أو خارجها، وفيما يلي عرضًا للتوزيع النسبي للأسر التي تقع ضمن دوائر الفقر مقارنة بالأسر التي تقع خارج هذا الإطار في مجتمع ولاية الدقم:

توزيع الأسر العمانية قيد الدراسة حسب الدخل

جدول (1)
نتائج التوزيع النسبي للمتغير الرئيس في الدراسة "نسب الأسر الفقيرة قيد الدراسة"

التوزيع النسبي للأسر حسب الدخل	التكرار	النسب المئوية
الأسر محدودة الدخل	469	64.4
الأسر ميسورة الدخل	259	35.6
المجموع %	728	100

تشير نتائج جدول (1)، إلى أن (64.4%) من الأسر عينة الدراسة تقع تحت خط الفقر (أي أقل من 400 ريال عماني شهريا) يقابلها (35.6 %) من الأسر ميسورة الحال. ويعود تحديد معيار الدخل كأساس لتحديد التباين في الأوضاع المعيشية بين الأسر في ولاية الدقم بناء على معايير وزارة الشؤون الاجتماعية في سلطنة عمان، وما تعتمده في توزيع المعونات المادية على الأسر العمانية المحتاجة. وهي نتيجة تكشف وجود نسبة عالية من أسر منطقة الدقم تحت خط الفقر، ويعانون من تدني أوضاعهم المعيشية، مما يؤكد أهمية دراسة وتحليل أوضاع السكان الاقتصادية في هذه المنطقة والعوامل المساهمة في ذلك.

1 حددت متغيرات الدراسة المستقلة في: النوع الاجتماعي، مكان الإقامة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، تقبل الأسرة لعمل المرأة، عدد الأطفال في الأسرة، مدى كفاية دخل الأسرة الشهري، العمر الحالي لرب الأسرة، وقد تم إعادة صياغة تراكيب هذه المتغيرات لتأخذ شكل متغيرات رتبية متصلة بحيث تتناسب مع آلية نموذج الانحدار اللوجستي.

أولاً: النتائج المتقاطعة للمتغيرات المستقلة مع الأسر المحدودة الدخل:

التوزيع المكاني للأسر العمانية قيد الدراسة

جدول (2)
نتائج تقاطعات القرى التابعة لولاية الدقم وفقا للمستوى المعيشي للأسر

المنطقة	نسبة الأسر محدودة الدخل	نسبة الأسر ميسورة الحال	المجموع %
وادي صاي	18.4	13.2	31.6
نفون	1.1	2.6	3.7
ظهر	18	8.9	26.9
ثلين	3	.4	3.4
جويرة	4.1	.5	4.7
رأس مدركة	7.3	8	15.2
هيتام	8.4	1.8	10.2
ديثاب	4.1	.1	4.3
المجموع	64.4	35.6	100

تظهر نتائج جدول (2)، بأن هناك تباينا واضحا في مستويات الفقر لدى الاسر القاطنة في ولاية الدقم تبعا لاختلاف القرى التي يسكنونها؛ إذ كشفت النتائج أن أعلى نسبة تركز للأسر محدودة الدخل تقع في منطقتي وادي صاي وظهر وبنسبة بلغت (18.4% و18.0%) مقابل (1.1%) في منطقة نفون من مجموع الأسر محدودة الدخل في الولاية. أما فيما يتعلق بالأسر الميسورة الحال، فتبرز النتائج تركزها في كل من وادي صاي وظهر وبنسبة (13.2% و8.9%) على التوالي. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن منطقتي وادي صاي وظهر تمثلان مركز الولاية وتعدان من ضمن المناطق الأكثر كثافة سكانية في الولاية التي ضمتها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وفي ضوء ما تقدم فإن هذه النتيجة تطرح تساؤلا مهما حول مدى استفادة الاسر القاطنة في المنطقة الخاصة بالدقم من قيام المشاريع والاستثمارات الملازمة لها. وتعد هذه النتيجة متوقعة، ومنسجمة مع نتائج الدراسة السابقة، التي أكدت على أهمية مكان الإقامة في بروز ملامح الفقر في المجتمع (الخاروف، 2012)؛ إذ عادة ما يتسم المحيط ذو الطابع الريفي بشدة تمسكه بمجموعة من القيم التي يمكن أن تقف دون استخدام أساليب حديثة في العملية الإنتاجية؛ مما يجعل عوائد الإنتاج محدودة وغير مجدية اقتصاديا في كثير من الأحيان، إضافة إلى محدودية فرص العمل، وانخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء؛ مما يعزز احتمالات بروز ملامح الفقر في مثل هذه المناطق. كما قد تسهم المواقف الاجتماعية المحافظة المحبذة "للزواج المبكر والإنجاب المبكر"، دون تمكّين الأفراد اجتماعيا واقتصاديا، ويعطل من قدراتهم للبحث عن مصادر تحسين شروط حياتهم وحياة أسرهم، مما ينعكس سلباً على أوضاع أسرهم الاقتصادية (بن سليمان، 2013).

المستوى المعيشي للأسر العمانية قيد الدراسة وفقا لمتغير التعليم

جدول (3)
نتائج التقاطعات النسبية لمستوى معيشية الأسرة وفقا للمستوى التعليمي للزوج

المستوى التعليمي للزوج	نسبة الأسر محدودة الدخل	نسبة الأسر ميسورة الدخل
لا يقرأ ولا يكتب	47.5	25.1
يقرأ ويكتب	20.5	17.8
تعليم أساسي	6.0	8.5
دبلوم عام	14.9	32.0
دبلوم عالي	1.5	6.9
بكالوريوس	.0	3.1
دراسات عليا	.0	1.9
الإجمالي	100	100

يظهر جدول رقم (3) نتائج تقاطعات النسبة **لمستويات تعليم الأزواج الذكور** في ولاية الدقم مع مستويات أسرهم المعيشية، إذ تكشف النتائج أن ما يقارب من نصف العينة من الأزواج

الذكور في الأسر المحدودة الدخل لا يملكون القدرة على القراءة أو الكتابة، ويقابلها ما نسبته (25.1%) من الأزواج الذكور لدى الأسر ميسورة الدخل، كما بينت النتائج أن حوالي (6%) في الأسر المعسرة لم يكملوا تعليمهم الأساسي، ويقابلها ما نسبته (8.5%) في الأسر ميسورة الحال, بينما هناك ما نسبته (14.9%) من الأسر محدودة الدخل لديهم مؤهل الدبلوم العام، ويقابله (32%) من الاسر ميسورة الدخل. كذلك تكشف النتائج أن أعلى مؤهل علمي للأزواج في الأسر محدودة الدخل هو الدبلوم العالي وبنسبة (1.5%). في حين شكّل مؤهل الدراسات العليا أعلى مؤهل للأزواج في الأسر ميسورة الدخل وبنسبة (1.9%)، وهي نتيجة توضح بمجملها انخفاض المستويات التعليمية للأزواج للذكور بشكل عام في ولاية الدقم خاصة لدى الأسر المحدودة الدخل. ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى اقتران انخفاض مستوى تعليم الأزواج بانخفاض فرصتهم في دخول سوق العمل، وبقلة خبراتهم ومعارفهم العامة. وتؤكد الدراسات السابقة في هذا السياق أن انخفاض مستويات تعليم الأزواج الذكور قد يسهم في تقيد الفرص الاقتصادية أمامهم، وتحول دون تطورهم واستغلالهم لقدراتهم وبما يتلائم مع متطلبات سوق العمل وعملية التنمية ورد في (كرادشة وابو حيدر، 2014).

جدول (4)
نتائج التقاطعات النسبية بين المستوى التعليمي للزوجة مع المستوى المعيشي للأسرة

المستوى التعليمي للزوجة	نسبة الأسر محدودة الدخل	نسبة الأسر ميسورة الدخل
لا يقرأ ولا يكتب	49.9	29.0
يقرأ ويكتب	23.0	18.5
تعليم أساسي	5.5	15.1
دبلوم عام	12.4	24.7
دبلوم عالي	.4	5.4
بكالوريوس	.0	1.5
دراسات عليا	.0	.0
الإجمالي	100	100

يظهر جدول رقم (4) والمتعلق بنتائج تقاطع **المستويات التعليمية للزوجات** في أسر ولاية الدقم وفقاً لمستوياتها المعيشية، أن ما يقارب من نصف العينة من الزوجات في الأسر محدودة الدخل لا يملكن القدرة على القراءة أو الكتابة، ويقابلها ما نسبته (29%) من الزوجات في الأسر ميسورة الدخل، وأن حوالي (23%) في الأسر المحدودة الدخل يملكن القدرة على القراءة والكتابة فقط وبدون أي مؤهل علمي، يقابلها ما نسبته (18.5%) في الأسر ميسورة الحال. كذلك بينت النتائج أن حوالي (5.5%) من الزوجات في الأسر المعسرة لم يكملن تعليمهن الأساسي، مقابل (15.1%) لدى الأسر ميسورة الحال. في حين توضح النتائج أن ما نسبته (12.4%) من الزوجات في الأسر محدودة الدخل يحملن مؤهل الدبلوم العام، ويقابله (24.7%) في الأسر ميسورة الدخل. ويبدو أن أعلى مؤهل علمي للزوجات في الأسر محدودة الدخل هو الدبلوم العالي بنسبة (.4%) في حين وصلت هذه النسبة إلى (5.4%) للزوجات في الأسر الميسورة. كما تظهر النتائج أن أعلى مؤهل علمي للزوجات في الأسر الميسورة كان مؤهل البكالوريوس وبنسبة (1.5%) بالمقابل أظهرت النتائج عدم وجود أي من الزوجات في الأسر المعسرة تمتلك مستوى تعليميا مرتفعا (بكالوريوس فما فوق). وهي نتيجة تتفق مع نتائج البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2013: 9) والتي تشير إلى انخفاض مستويات تعليم سكان محافظة الوسطى مقارنة بغيرها من المحافظات، وإلى ارتفاع مستويات الأمية فيها. وبشكل عام يلاحظ انخفاض المستويات التعليمية لكل من الأزواج الذكور والزوجات في أسر مجتمع الدقم، خاصة وأن هذا المؤشر يحمل مضامين اجتماعية واقتصادية وثقافية متنوعة لها انعكاساتها السلبية على فرص الأفراد في الحصول على عمل وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، وعلى كثير من مواقفهم ومعتقداتهم، وما يحملونه من قيم ذات علاقة بوسائل الإنتاج وعلاقاته.

المستوى المعيشي للأسر العمانية قيد الدراسة وفقا لمتغير الحالة العملية

جدول (5)
نتائج التقاطعات النسبية بين الحالة العملية للأزواج مع المستوى المعيشي للأسرة

عمل الزوج	نسبة الأسر محدودة الدخل	نسبة الاسر ميسورة الدخل
لا يعمل	37.7	15.3
يعمل	62.3	84.7
الإجمالي	100	100

تبرز نتائج جدول (5)، بأن حوالي (37.7%) من **الأزواج لدى الأسر محدودة الدخل لا يعملون،** يقابله (15.3%) لدى الأسر ميسورة الدخل. في حين تكشف النتائج أن حوالي (62.3%) من الأزواج لدى الاسر محدودة الدخل يعملون، ويقابله (84.7%) لدى الأسر ميسورة الدخل. وهي نتيجة توضح ارتفاع نسبة أرباب الأسر من الأزواج الذكور غير النشطين اقتصاديا ومن غير المساهمين في سوق العمل في ولاية الدقم، مما يؤكد على وجود ارتباط بين انخفاض نشاطهم الاقتصادي ووقوع أسرهم ضمن دائرة الفقر. ويبدو أن عسر الأسرة، وتردى أوضاعها الاقتصادية مرتبطة بعوامل ذات صيغ اقتصادية تتعلق بالحالة الاقتصادية لأرباب الأسر وعلاقتهم بوسائل الإنتاج. كما تتضمن هذه الظاهرة مؤشرات حول دور الخصائص الاقتصادية للفقراء وعلاقتهم بقوة العمل كونها تشكل الجذور الأساسية المولدة للفقر. وفي هذا السياق تنظر بعض أدبيات الفقر إلى أن الفقراء والمتعطلين عن العمل، كآثمين وعديمي الأخلاق، وبأنهم يلاقون جزاءهم العادل بسبب كسلهم وعدم رغبتهم في العمل، وبأنهم هم المسؤولين عن فقرهم (ورد في كرادشة، وابو حيدر، 2014).

جدول (6)
نتائج التقاطعات النسبية بين الحالة العملية للزوجات مع المستوى المعيشي للأسرة

عمل الزوجة	نسبة الأسر محدودة الدخل	نسبة الاسر ميسورة الدخل
لا تعمل	90.1	85.1
تعمل	4.0	12.4
غير ذلك	5.9	2.5
الإجمالي	100	100

أما فيما يتعلق بالحالة العملية للزوجات في الأسر قيد الدراسة في ولاية الدقم، فتبين نتائج الجدول أعلاه، أن هناك (90.1%) من **الزوجات لدى الأسر محدودة الدخل لا يعملن حاليًا،** ويقابلها ما نسبته (85.1%) في الأسر ميسورة الدخل. في حين بينت النتائج أن ما نسبته (4.0%) من الزوجات يعملن لدى الأسر محدودة الدخل، ويقابلها (12.4%) في الأسر الميسورة. وهي نسب تؤكد في مجملها انخفاض نسب مساهمة المرأة في سوق العمل في ولاية الدقم، وهي نتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلى ضعف مشاركة الإناث في الأسر المعسرة في سوق العمل؛ وعزته لاعتبارات تتعلق بتقبّلهن فكرة الزواج بسن مبكرة، والإنجاب المبكر، وارتفاع عدد أطفالهن المنجبين، وانخفاض مستوى تعليمهن، وتدني مهاراتهن التي يتطلبها سوق العمل، وعملية التنمية التي تشهدها ولايتهن، أو لاعتبارات تتعلق بعملية التنشئة الاجتماعية المعززة لمسألة اعتمادهن الاقتصادي على الزوج؛ الأمر الذي قد يسهم في إعادة إنتاج خياراتهن التقليدية، ويقلل من فرص تمكنهن الاقتصادي والاجتماعي (أبو الخير، 2016)؛ مما يؤكد أهمية إعطاء المرأة في هذه الولاية مزيدًا من الاهتمام سواء في مجال التأهيل أو التدريب، ورفع مستوى تعليمهن؛ سعيا لتحقيق مزيد من المساهمة في سوق العمل، والتي قد تشكل أحد الآليات لخفض حدة الفقر والخروج من دوائره.

المستوى المعيشي للأسر العمانية قيد الدراسة وفقا لمتغير تعددية الزواج

جدول (7)
نتائج التقاطعات لمستوى معيشة الأسرة وفقا لتعدد زواج الزوج

تعدد زواج الزوج	نسبة الأسر محدودة الدخل	نسبة الأسر ميسورة الدخل	الإجمالي
أكثر من زوجة	59.3	40.7	100
زوجة واحدة	64.4	35.6	100

يلاحظ من خلال نتائج جدول (7) ارتفاع نسب **تعدد الزوجات في عصمة الزوج** في مجتمع ولاية الدقم بشكل عام؛ إذ أشار أكثر من نصف العينة (59.3%) من الأزواج إلى وجود أكثر من زوجة في عصمته حالياً لدى الأسر محدودة الدخل، يقابلها ما نسبته (40.7%) في عصمتهم أكثر من زوجة في الأسر ميسورة الدخل. وهي نتيجة ملفتة للانتباه وتوضح ارتفاع نسبة نمط تعدد الزوجات في مجتمع ولاية الدقم، ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء خصوصية البناءات الثقافية لمجتمع ولاية الدقم وطبيعة هياكله الاجتماعية التقليدية المحافظة الداعمة لمؤسسة الزواج خاصة للإناث. **ويشير كرادشة والمحروقية (2016)** بهذا الخصوص إلى أن مسألة زواج الإناث في المناطق الريفية في المجتمع العماني تشكل أداة مهمة لاستقرارهن وتحصينهن بغض النظر عن عدد الزوجات اللاتي في عصمة الزوج. وتعدّ هذه النتيجة منسجمة مع نتائج دراسة كرادشة وأبو حيدر (2014) التي أكدت على وجود علاقة ارتباطية واضحة بين احتمالات تكرار زواج الزوج وفقر الأسرة. ويبدو أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الولاية وما يمكن أن يصاحبها من تغيرات قد تدفع بالمرأة للحصول على مستويات مناسبة من التعليم والعمل وقيامها بأدوار حياتية مغايرة عن تلك الأدوار التقليدية التي دأبت على تأديتها، مما قد يسهم وبشكل فاعل في بروز تغيرات عميقة على هذا النمط من الزواج في المجتمع العماني ككل.

جدول (8)
نتائج التقاطعات النسبية بين تعدد زواج المرأة مع المستوى المعيشي للأسرة

عدد مرات زواج المرأة	نسبة الأسر محدودة الدخل	الأسر ميسورة الدخل	الإجمالي
مرة واحدة	62.8	37.2	100
أكثر من مرة	74	26	100

توضح نتائج جدول (8) ارتفاع **نسب تكرار زواج المرأة في ولاية الدقم** وبنسبة تصل إلى (74%) للنساء في الأسر محدودة الدخل، يقابلها (26%) من النساء في الأسر ميسورة الدخل، وهي نتيجة لافتة للانتباه وتستحق مزيدًا من البحث والتقصي؛ إذ قد تتضمن الخصوصية الثقافية والاجتماعية لشرائح الأسر المحدودة الدخل في ولاية الدقم وما قد يسودها من قيم ومعايير، ومحركات مهمة لمنح المرأة في ولاية الدقم مزيدًا من هوامش الحرية بشأن تكرار زواجها؛ وهو ما يعزز فرص تكرار الزواج مرة أخرى.

المستوى المعيشي للأسر العمانية قيد الدراسة وفقا لعدد أبناءها

جدول (9)
نتائج التقاطعات النسبية بين عدد الأبناء في الأسرة مع مستواها المعيشي

عدد الأبناء	نسبة الأسر محدودة الدخل	نسبة الاسر ميسورة الدخل	الإجمالي
لا يوجد	58.3	41.7	100
1–3 أبناء	58.6	41.4	100
4–6 أبناء	69.2	30.8	100
7 فأكثر	66.5	33.5	100

أما فيما يتعلق **بعدد الأبناء في أسر ولاية** الدقم وعلاقتها

بالمستوى المعيشي للأسرة، فتبرز نتائج جدول (9) أن أغلب الأسر تتكون أحجامها من (4–6) أبناء وبما نسبته (69.2%) للأسر محدودة الدخل يقابلها (30.8%) للأسر ميسورة الدخل. في حين أشار ما يقارب (66.5 %) من الأسر محدودة الدخل إلى أن أحجام أسرهم تتجاوز الـ 7 أبناء فأكثر، يقابلها (33.5%) للأسر ميسورة الدخل. وهي نتيجة تؤكد اقتران ارتفاع مستويات خصوبة المرأة في ولاية الدقم بانخفاض مستوى معيشة أسرتها، وفي هذا السياق تؤكد البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2015) أن أعلى معدلات الخصوبة للنساء العمانيات سُجلت في محافظة الوسطى. وتشير دراسة كرادشة وأبو حيدر (2014) إلى وجود علاقة ارتباط مهمة وقوية بين ارتفاع مستوى خصوبة المرأة واحتمالات وقوعها ضمن دوائر الفقر، وهو ما يتفق مع ما خلصت اليه نتائج دراسة المعوشرجي (2015) التي أكدت على اقتران عسر الأسرة بارتفاع مستوى خصوبة المرأة، وفسرته استنادا لميل الأسر المعسرة لبدء حياتها الإنجابية في سن مبكرة وبالتالي زيادة في معدلات الإعالة فيها؛ بسبب استغراق النساء بعمليات الحمل والإنجاب؛ الأمر الذي يترتب عليه تضييق فرصها الاقتصادية، كما فسرته دراسة بن سليمان (2013) في ضوء ارتفاع مستويات الخصوبة لدى السيدات في الأسر المعسرة، وكنتاج للمحركات التي تتضمنها أنماط حياتهم وما يتبنوه من معتقدات وقيم والتي تنزع بمعظمها لتكريّس المرأة لعمليات الحمل والإنجاب، وبأنه غالباً ما تتم عملية الإنجاب عند مثل هؤلاء السيدات كعملية ثانوية للنشاط الجنسي، أي بدون تخطيط مسبق للحصول على الأطفال؛ مما يفضي إلى رفع مستويات خصوبتهن.

المستوى المعيشي للأسر العمانية قيد الدراسة وفقا لقدرتها على الادخار

جدول (10)
نتائج التقاطعات النسبية بين مستوى الادخار للأسرة مع مستواها المعيشي

مقـدار الإدخار	نسبة الأسر محدودة الدخل	نسبة الاسر ميسورة الدخل
لا يدخر	95.1	86.1
أقل من 99 ر.ع	3.8	3.5
100 – 199 ر.ع	.0%	5.0
200–299 ر.ع	.6	3.1
300 ر.ع فأكثر	.4	2.3
الإجمالي	100	100

تكشف نتائج الجدول رقم (10) أن هناك نسبة قليلة من سكان المنطقة **قادرين على تكوين مدخرات**، وبنسبة (4.8%)، بالمقابل أشارت النسبة العظمى من ذوي الدخل المحدود (95.1%) بأنهم لا يدخرون أي شيء، وهي نتيجة لافتة للانتباه خاصة في ضوء تأكيد الأغلبية العظمى من سكان هذه الولاية عن عدم قدرتهم على مراكمة مدخراتهم، وبلغت نسبة الإدخار لدى الأسر الميسورة (13.9%)، وهي نتيجة تحمل مضامين اقتصادية مهمة وعميقة حول تباين قدرات الأسر محدودة الدخل والميسورة على الإيفاء بحاجاتهم الأساسية، ومدى كفاية مداخيلهم الشهرية لسد متطلبات الحياة الأساسية ومستجداتها، ومدى قدرتهم كذلك على التوفير وتعظيم مدخراتهم، خاصة في ظل التغيرات والمعطيات الجديدة والعميقة التي بدأت تشهدها

الولاية، وتعدد الحاجات المعيشية للسكان وزيادة متطلباتهم. ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء التفسيرات النظرية المستندة على ثقافة الفقر (Culture of Poverty) والتي تذهب إلى وجود توقعات ومعتقدات آنية ظرفية لدى بعض الأفراد تنتقل ثقافتها "التي لا تملك أهداف طموحة"، كما تسود بينهم مواقف ومعتقدات نابعة من ثقافة الفقر، ومن مشاعر الاستلاب والتهميش، وشدة ايمانهم بالمسائل القدرية"، وضعف قدراتهم على استشراق المستقبل وما يحمله من مصاعب وتحدياته، مما يخفض ميولهم لتكوين المدخرات وتعظيمها (Asen, 2002).

ثانيا: نتائج تحليل الانحدار اللوجستي لأثر المتغيرات المستقلة في تردي الأوضاع المعيشية للأسرة العمانية:

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تردي الأوضاع المعيشية للأسرة العمانية في ولاية الدقم، وذلك باستخدام نموذج تحليل الإنحدار اللوجستي والذي يهدف إلى قياس طبيعة وشدة أثر المتغيرات المستقلة في تحديد ملامح هذه الظاهرة، بعد ضبط أثر باقي المتغيرات المستقلة المدخلة في معادلة التحليل.

جدول (11)
نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد للعوامل المؤدية لتردي الأوضاع المعيشية للأسرة العمانية

اسم المتغير	معامل التأثير B	معامل بثا المعايرة EXP(B)	قيمة WALD	مستوى الدلالة الاحصائية (Sig)
عمل الزوج	.101	1.106	15.690	.000
عمل الزوجة	-.406-	.666	3.909	.048
المستوى التعليمي للزوج	.342	1.407	11.958	.001
المستوى التعليمي للزوجة	.099	1.104	.805	.369
عدد الأبناء	.109	1.115	.969	.325
مقدار الادخار	.471	1.601	9.236	.002
عدد مرات زواج الزوج	-.278-	.757	2.064	.151
عدد مرات زواج الزوجة	-.342-	.710	2.145	.143
المنطقة	-.116-	.891	7.885	.005

تكشف القراءة التقييمية لنتائج جدول (11) أن **المستوى التعليمي للزوج** له تأثير احصائي واضح في تحديد احتمالات تردي أوضاع الأسر المادية ووقوعها ضمن دائرة الفقر، وبمعامل تأثير موجب قدره (.342)، ما يؤكد الدور الفاعل لمستوى تعليم الزوج في تحديد معالم وضع الأسرة المادي. وهي نتيجة تتفق مع ما خلصت إليه دراسة كرادشة وأبوحيدر (2015) التي أكدت على أهمية المستوى التعليمي للزوج في تقرير ملامح فقر الأسرة الأردنية، حيث أن الفقر يمر بدوائر مغلقة تبدأ بانخفاض مستويات تعليم الفرد مروراً بانخفاض مستوى مهاراته الفنية والمطلوبة لسوق العمل، وصولاً للبطالة وانخفاض مستوى دخله، وبالتالي تردي وضعه الصحي؛ فالفقر ظاهرة مزمنة تضع الفقير طيلة حياته في دوائر مغلقة لا مفر منها، وكأن ظروف الفقر تعيد انتاج ذاتها، فالفقراء يولدون في أسر فقيرة وينشئون على ثقافة الفقر طوال حياتهم، وتتمثل هذه الدورة في إضعاف فرص الفرد في تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي مع ما يلازم ذلك من نقص القدرة على الإنفاق على الخدمات الأساسية نتيجة عدم كفاية الدخل، وعدم كفاية المدخرات، وعدم تمكنه من الاستثمار في اكتساب المهارات أو الاستثمار في التعليم،

الأمر الذي يقود إلى مزيد من التردي في أوضاعه الاقتصادية (Bradshaw, 2006).

في حين تظهر النتائج هامشية تأثير متغير **المستوى التعليمي للزوجة** في تدني المستوى المعيشي للأسرة العمانية وبمعامل تأثير موجب قدره (.099)، وهي نتيجة تتعارض مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي بينت أن انخفاض مستوى تعليم المرأة يجعلها هدفا للزواج بسن مبكرة؛ مما يزيد من معدلات الاعالة لديها، ويؤثر سلبا على الأوضاع المعيشية لأسرتها (Bogale and Hagedorn, 2005). وتعدّ هذه النتيجة متوقعة ومتفقة مع نتائج دراسة العضايلة والغرايبة (2006) التي أكدت على عمق أثر انخفاض تعليم المرأة في التقليل من فرصها في الحياة، وفي الإرتقاء، وفي تحسين أوضاعها، وأوضاع أسرتها المعيشية.

وفي السياق ذاته، توضح النتائج أن **متغير عمل الزوج** يلعب دورا مهماً ومؤثرا في تردي الوضع المعيشي للأسرة؛ إذ تكشف النتائج عن وجود علاقة طردية بين حالة عمل الزوج ومستوى أسرته المعيشية، وبمعامل تأثير موجب وقدره (.101)؛ بمعنى أنه كلما زاد احتمال تعطل الزوج وضعفت مساهمته بسوق العمل؛ كلما زاد احتمال تردي أوضاع أسرته المادية وزاد بالتالي احتمال وقوعه ضمن دوائر الفقر. وتتفق هذه النتيجه مع ما خلصت إليه دراسة الحنيطي وآخرون (2004) التي أكدت على اقتران ارتفاع فرص وقوع الأسرة ضمن دوائر الفقر بزيادة تعطل الزوج وخروجه كلياً من سوق العمل.

كما أظهرت النتائج وجود أثر مهم وذي دلالة احصائية واضحة **لمتغير حالة عمل الزوجة** في تحديد المستوى المعيشي للأسرة العمانية، وبمعامل تأثير وقدره (-.406) وهي نتيجة تؤكد على أهمية دور إسهام المرأة في سوق العمل وعمق تأثيره على اقتصاديات أسرتها، وبالتالي في تقرير ملامح مستواها المعيشي؛ إذ يبدو أن النساء اللاتي يعملن ويسهمن في الأنفاق على أسرهن، وفي تلبية احتياجاتها الأساسية والمستجدة عادة ما يقللن فرص وقوع أسرهن ضمن دوائر الفقر (Gada et al., 2005).

كما توضح نتائج جدول (11) أهمية تأثير **مقدار الإدخار** على تحديد ملامح الوضع المعيشي للأسرة بولاية الدقم؛ إذ تكشف النتائج أهمية علاقة انخفاض مقدار قدرة الأسرة على الادخار في زيادة احتمالات تدني مستواها المعيشي، وبمعامل تأثير إحصائي موجب قدره (0.471). وهي نتيجة تعكس أهمية أثر تدني قدرة الأسرة على الادخار في تردي وضعف ظروفها المعيشية، وبالتالي في زيادة احتمالات وقوعها ضمن دوائر الفقر.

كذلك تكشف النتائج أهمية تأثير **متغير منطقة الإقامة** في تقرير ملامح وضع الأسرة المعيشي في ولاية الدقم؛ إذ تظهر النتائج بأن طبيعة منطقة الاقامة (فيما إذا كانت تبعد عن مركز الولاية) لها دور مؤثر في تدني المستوى المعيشي للأسرة العمانية في ولاية الدقم؛ وبمعامل تأثير قدره (-.116)؛ وهي نتيجة متوقعة باعتبار أن السكان القاطنين قرب مركز الولاية هم أكثر استفادة بما تتيحه المنطقة الاقتصادية الخاصة من فرص للعمل؛ مما يعزز تحسين أوضاعهم المادية والمعيشية.

وبالمقابل تبرز النتائج هامشية أثر ما تتركه متغيرات مثل: "**تعدد زواج الزوج، وتعدد زواج المرأة**" في تحديد ملامح فقر الأسرة، وبمعاملات تأثير قدرها (-.278، -.342) على التوالي، وهي نتيجة تؤكد ضعف أهمية هذه المتغيرات في تقرير وضع أو مستوى الأسرة المعيشي. كما تظهر النتائج أن لمتغير **حجم الأسرة** آثارا هامشية على احتمالات وقوعها ضمن دوائر الفقر، وبمعامل تأثير موجب وقدره (.109)، وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة كرادشة وأبوحيدر (2015) التي أكدت هامشية أثر متغير عدد الأبناء بالأسرة في تقرير ملامح الفقر في المجتمع الأردني وفسرته استنادا لعوامل اجتماعية وثقافية أخرى.

وبشكل عام توضح نتائج تحليل الإنحدار اللوجستي أهمية المتغيرات مثل: "المستوى التعليمي للزوج، والحالة العملية للزوج والزوجة، ومقدار الإدخار للأسرة، ومنطقة الاقامة" في تفسير احتمالات وقوع أسر ولاية الدقم ضمن دوائر الفقر خاصة بعد تحييد وضبط أثر باقي المتغيرات المستقلة، في حين كشفت النتائج ضعف وهامشية أثر المتغيرات الآتية: "تعدد الزواجات في عصمة الزوج، وتكرار زواج الزوجة، وحجم الأسرة" في تفسير احتمالات وقوع أسر ولاية الدقم ضمن دوائر الفقر خاصة بعد تحييد وضبط أثر باقي المتغيرات المستقلة.

النتائج والتوصيات:

أولا: أهم النتائج:

1. كشفت النتائج أن ما يقارب أكثر من نصف العينة (64.4%) من الأسر العمانية في ولاية الدقم هي من نمط الأسر المعسرة والمحدودة الدخل، وهذه نتيجة هامة تستوجب التوقف عندها مطولا ودراستها وبشكل معمق.
2. بينت النتائج أن "المستوى التعليمي للزوج وحالته العملية، والحالة العملية للزوجة، ومنطقة الاقامة للأسرة، ومقدرتها على الإدخار" كلها متغيرات تلعب أدواراً مهمة ومؤثرة في انخفاض المستوى المعيشي للأسر العمانية في ولاية الدقم.
3. أوضحت نتائج الدراسة هامشية أثر متغير "مستوى تعليم الزوجة" في تقرير الحالة الاقتصادية للأسرة، وفسرت هذه النتيجة انخفاض المستويات التعليمية للإناث في ولاية الدقم بشكل عام وتركزها عند مستوى الأمية.
4. توصلت نتائج الدراسة إلى هامشية وضعف أثر متغيرات مثل "تعدد زواج الزوج، وتعدد زواج الزوجة، وعدد الأبناء في الأسرة" في تعسر الوضع المادي للأسر في الولاية خاصة بعد ضبط وعزل أثر باقي المتغيرات.

ثانيا: التوصيات:

1. أهمية زيادة الاستثمار في التعليم لكل من الجنسين في ولاية الدقم، حيث يعتبر محركا مهماً في تحسين الوضع المادي للأسرة ومفتاحا أساسيا لخروجها من أطر الفقر ودوائره.
2. إتاحة المجال لدخول أفراد الأسر المعسرة لسوق العمل؛ بغية تحسين أوضاعهم المعيشية وزيادة فرص تدريبهم وتأهليهم بشكل يتماشى مع متطلبات عملية التنمية التي تشهدها منطقتهم.
3. تصميم برامج لتحسين الوضع المادي للأسر المعسرة من خلال تشجيعهم ودعمهم لإقامة مشاريعهم الخاصة المولدة للدخل، وتنويع مصادر دخلهم.
4. تنظيم حملات توعية لتمكين المرأة ورفع مستوى تعليمها وتحسين خبراتها لتصبح مؤهلة لدخول سوق العمل، كذلك العمل على تحسين قدرات السكان وخبراته وتحسين معارفهم لتتلاءم مع متطلبات عملية التحديث والتنمية التي تشهدها منطقتهم.
5. التوسع في إجراء دراسات علمية تطبيقية حول أوضاع الأسر المعسرة في السلطنة ووضع الحلول المناسبة لها.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

إبراهيم، كوثر عبدالله محمد (2016). "المرأة والفقر الحضري في ولاية الخرطوم بالتطبيق على القطاع الرسمي. مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مج4، ع15: ص165–134.

أبو الخير، أميمة (2016). المرأة وظاهرة الفقر: دراسة سوسيولوجية لمعاناة المرأة في الأسر الفقيرة. شؤون اجتماعية، مج33، ع131: 47:77.

بن سليمان، أيمان (2013). "العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على عدد الأطفال المنجبين للمرأة" دراسة ميدانية في مدينة الميادين. مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع30: 71–96.

جبر، جميل جمال (2014). تحليل مؤشرات مختارة لظاهرة الفقر في محافظات الجنوب في الأردن. مجلة دراسات. الجامعة الأردنية. مج 41، ع 2: ص402–416.

الحسين، دفع الله الطيب يوسف. الشيخ، طارق أحمد حسن (2017). "مؤشرات الفقر الريفي بولاية النيل الأبيض: دراسة منطقة الجزيرة أبا في الفترة من (1991 – 2012 م)". مجلة الدراسات الإنسانية. جامعة دنقلا. السودان، ع17: ص259–290.

الحنيطي دوخي. العبد الرزاق بشير (2007). "تحديد مؤشرات الفقر في ريف جنوب الأردن". مجلة الغذاء والزراعة. مجلد 1، 1–15.

الحنيطي دوخي. المجالي قبلان. الطيب سعود. العثمان حسين. جرار، أمجد (2004). تمييز الأسر الفقيرة من غير الفقيرة في المناطق النائية التابعة لإقليم جنوب الأردن. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. مج 7 ع1.

الحنيطي، دوخي. العبدالرزاق بشير (2011). تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في معدل البطالة ومستوى المعيشة في محافظة الطفيلة في المملكة الاردنية الهاشمية. مجلة دراسات للعلوم الإدارية. مج 38، ع2. الأردن.

حيدر فارس. صالح حسين (2005). أثر الخصوبة البشرية في

البطالة والفقر. مجلة السكان والتنمية. المجلس الاعلى للسكان. الأردن. ع11: 1-77

الخاروف، أمل (2012). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر في الأردن. مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية. مج 39، ع3. الأردن.

شراز، محمد صالح (2011). أسباب الفقر والاتجاهات نحو الفقراء. مجلة جامعة أم القرى، مجلد 3، عدد 1. السعودية.

صالح، سامية (2011). طفل العشوائيات والبيئة المعيشة: دراسة وصفية تحليلية لمواقع الخطر. مجلة الطفولة والتنمية، العدد (18)، المجموعة (5).

العثمان، حسين محمد (2008). معتقدات الاردنيين في محافظة الكرك في أسباب الفقر ومحدداته: دراسة ميدانية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. مج 7، ع 1.

العضايلة، لبنى (2014). المشكلات الاجتماعية والنفسية للمرأة الفقيرة في الهوامش الحضرية". المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج7، ع 1.

فخرو، منيرة (1995). "الفقر في الوطن العربي". برنامج الامم المتحدة الانمائي، من اجتماع الخبراء لدراسة استراتيجية حول تخفيض الفقر في منطقة الدول العربية.

القزاز، هديل. وسعيد، نادر (1999). الفقر في فلسطين: دراسة حالات. مجلة جامعة بيرزيت. (ص:119 -120).

قموح، مروة. منصور، نصر (2016). الفقر في العالم مع التركيز على مصر: دراسة تطبيقية. مجلة الشرق الأوسط. مركز بحوث الشرق الأوسط. ع 40: ص493-550. مصر: جامعة عين شمس.

كرادشة، منير. حسن، سمير. المحروقية، رحمة. فضة، اياد. عبدالغنى، منتصر. والمديلوي، شيخة (2017). "الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمشروعات التنموية في منطقة الدقم" جامعة السلطان قابوس (دراسة غير منشورة).

كرادشه، منير. أبوحيدر، أحمد (2014). الديناميات المولدة للفقر في المجتمع الاردني: دراسة تطبيقية". مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة الكويت. مج 43، ع2:226-268.

المجلس الأعلى للتخطيط (2012). "تقرير التنمية البشرية عمان 2012. سلطنة عمان.

المصري، عامر (2000). الإساءة اللفظية ضد الأطفال من قبل الوالدين في محافظة الكرك وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية: دراسة مسحية". الأردن: جامعة مؤته. (رسالة ماجستير غير منشورة).

المطارنة، خولة (2000). العلاقة بين الضغوط النفسية والتمرد لدى المراهقين وأثر كل من صفهم وجنسهم والمستوى التعليمي لوالديهم في ذلك. مجلة جامعة مؤته. الأردن.

المعوشرجي، فوزي (2015). مظاهر الحرمان من الطفولة في البلدان النامية: أطفال الشوارع نموذجاً دراسة تحليلية". مجلة الشرق الأوسط. ع36: 560-551.

منسي، السيد. محمد، السيد (2016). الفقر الإجتماعي لأطفال محافظات الوجه القبلي: دراسة في الجغرافيا الاجتماعية. مجلة كلية التربية (القسم الأدبي). مج20، ع1: ص 223 – 283. مصر: جامعة عين شمس.

منظمة الصحة العالمية (2009). الإحصاءات الصحية العالمية". فرنسا.

موسى، شتيوي (1997). مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر. ورقة قدمت في وقائع اجتماع فريق خبراء تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي. سلسلة دراسات مكافحة الفقر عدد(8). منشورات الإسكوا. بيروت.

وزارة الشؤون الاجتماعية وشبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة (2004). الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية. تقرير منشور حول الأوضاع المعيشية للأسر في جمهورية لبنان.

المراجع الأجنبية

Baum. S. (1987) Financial Aid to Low-Income College Students its History and Prospects, Institute for Research on Poverty, Discussion, 846-87.

Geda A, Jong N, Kimeny M, Mwabu G. (2005). Determinants of poverty in Kenya. A household Level analysis, Economic Working Paper.

Institute for Research on Poverty (2005). A critical review of rural poverty literature. Is there truly a rural effect: http://www.irp.wisc.edu.

Margaret. S. Hart, M. (2006) Stability of Child Care in Rural Low-Income Families, Dissertation, The Ohio State University.

Minot, N., and B. Baulch. 2005. “Geographic Poverty Traps? A Micro Model of Consumption Growth in

Rural China." Journal of Applied Econometrics 17: 329-346.

Ridgley. R. (2004) Exploring the needs of rural low-income families of young children with disabilities, dissertation, University of Kentucky.

Shiki. K. (2008) why do the poor move to cities? The central city\suburban locational choice of low-income households, University of California, Los Angeles.

Taiwo, O. (2008) Family networks and economic behavior in low income areas, dissertation, Brown University.

Wimberly, J. (2012) Family Environment and Adolescents' Feelings of Hopelessness among Low-Income, Urban African American Families, dissertation, The University of Alabama.

World Bank Group (2016) Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality. Washington, DC: World Bank.

World Bank. (1999) Poverty trends and the voice of the poor, World Bank group.

Factors Contributing to the Deterioration of the Living Conditions of Omani Families: A Study on Families in the State of Duqm, Sultanate of Oman

Muneer Karadsheh*, Skaikha Al Madailwi**

ABSTRACT

The study aims to identify the living conditions of the Omani families in the state of Duqm, and to find the relationship between their demographic, social and economic characteristics and their living standards. Moreover, it seeks to find out the most important factors contributing to the low living conditions of Omani families in this region. The study is mainly based on a questionnaire as a data collection tool. The questionnaire included various items related to the phenomenon under study. The study population represent all the Omani families living in Duqm in Governorate of Wusta, with a total number of 728 Omani families. The questionnaire was distributed among 23 different villages across the region. It was found out that there are a number of factors contributing to the deterioration of the living conditions of the Omani families in the region. These factors include the husband's educational level, his job situation, the wife's job condition, where the family lives and its ability to save. The results of the study also showed a marginal and weak effect of variables such as polygamy, the wife's marital state, number of children in the family, and the level of the wife's education in determining the family economic status.

Keywords: Living conditions, Poverty, Poor families.

* Center of Human Research, Sultan Qaboos University. Oman; Sociology and Social Service, Yarmouk University

** Research Assistant, Center of Human Research, Sultan Qaboos University, Oman.